

## المثقفون العرب: أسئلة المرحلة وتحدياتها

حوار

محمد نور الدين : في عودة إلى الأحداث التي شهدتها بعض الدول العربية وعرفت باسم "الربيع العربي" رفع شعار " الشعب يريد إسقاط النظام". هل تعتقد أن المثقفين العرب كان لهم دور ما في الدفع في اتجاه مثل هذه الأحداث المطالبة بتغيير الأنظمة وإحلال الديمقراطية، أم أن حراك الشارع كان سابقا وأكثر جرأة من طروحات المثقفين، هذا إن وجدت ؟

نور الدين ثنيو : على فرض وجود دور للمثقف العربي في "الربيع العربي"، وهو موجود إذا دفعنا التحليل إلى أقصاه، لكن ما ساعد على ذلك هو مجال إمكانية التعبير والبحث، وفضاء الحرية والديموقراطية الموجودة في الغرب والذي عايشها الباحث والمثقف والمفكر والفنان العربي المُبْعَد عن وطنه بسبب القهر والاستبداد وفساد النظام العربي. فقد تبين أن ما يصدر عن مراكز البحوث والدراسات وما ينشر في أوروبا وأميركا أكثر صدقية ومصداقية وعلمية، ومن ثم أقرب إلى تقديم الاقتراح الناجع. وعليه، ابتعاد وتهميش ما يقوله المثقف العربي المقيم في الغرب هو الذي ارتد على السلطة العربية الغاشمة، وأفضى إلى هذه الثورات التي جرت في غير بلد عربي.

فقد استفاد المثقف العربي، الذي عاش في الغرب لسنوات وعقود منفيًا أو لاجئًا أو أثرًا للعيش في جو من الحرية والأمن والبيئة العلمية والفكرية في أوروبا وأميركا.. لا بل صار المثقف العربي في الإعلام الغربي ومراكز ومخابر والجامعات الغربية جزءًا من منظومة المؤسسات العلمية والبحثية التي تقدم المعطيات، البيانات والأرقام والمعلومات التي تؤسّر على واقع العرب في صلتهم بنظام الحكم. والمثقف العربي أو من أصول عربية المقيم في الغرب هو الذي صار يعرف بالمثقف ذي الصلة بقضايا الخارج أي *l'intellectuel outsider* على ما يرى المفكر الفرنسي ذو الأصل العربي عبد النور بيدار.

ولعلنا لا نجانب الصواب عندما نقول، إن الذين جاءوا إلى الحكم، في أعقاب الثورات العربية، قدموا من الغرب، حالة راشد الغنوشي مرشد حركة النهضة في تونس، الذي كان

(\*) حاوره محمد نورالدين.

يقيم في إنجلترا لأكثر من عقدين، حالة المثقف والطبيب التونسي منصف المرزوقي الذي كان معارضا لنظام الحكم في باريس، حالة المفكر السوري برهان غليون الذي تولى رئاسة أول "مجلس وطني للثورة السورية" في الخارج، كان بدوره مقيما لعقود في باريس، فضلا على الحالة المصرية التي كان نصيب المعارضة من مثقفين ورجال اقتصاد، أبرزهم محمد مرسي أول رئيس جمهورية منتخب في عهد الديمقراطية المصرية، ومعه فريق من إطارات، على رأسهم هشام قنديل رئيس الحكومة، الذين كانوا يقيمون في أميركا أو مروا عليها ناهيك عن دور محمد البرادعي الذي كسب مصداقيته وسمعته إلى حد استحقاقه لمنصب رئاسة الدولة المصرية، من كونه مدير وكالة الدولية للطاقة... وهكذا، نصل في تحليلنا لظاهرة المثقف المقيم في الخارج، أنه ساهم بقدر واسع، ضدا على المثقف (الكاتب الصحفي) المقيم في الداخل، في توضيح الوضع العربي في صلته بالحكم الفاسد عبر خانات فكرية وتحليلات علمية يقف معها كل من يقرأ الوضع العربي بموضوعية.

إن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، جاء في أعقاب اختتام الوعي العربي بالفساد الذي استشرى في النظام العربي "المتشخص" في الفرد الحاكم، دخل بعد عقود طويلة من الحكم في مأزق تاريخي خطير جداً ليس على الفرد الحاكم فحسب بل خاصة على أجهزة الدولة ذاتها، حيث تبين أن درجة تشخصن نظام الحكم وصلت أن انهيار الحاكم تنهار الدولة معه، على ما نرى في سورية واليمن، وليبيا والعراق.. ففي اللحظة التي أراد فيها الأب الحاكم توريث حكمه إلى ابنه في ظل نظام جمهوري، وقعت الواقعة التي استعصت على العلاج إلا بخروج الجماهير إلى الشارع واحتلت الميادين، التي صارت فعلا فضاءات للاعتراض على الحكم وإسقاطه، فهي ميادين وساحات للتعبير الديمقراطي المباشر والحر على ما يرى المفكر الإيطالي طوني نغري. ويمكننا أن نواصل التحليل الذي يؤكد على دور الخارج ونفوذه في تغيير الأوضاع العربية والثورة عليها إذا ما أضفنا مثلا دور المثقف العربي الذي يشرف على مركز بحوث ودراسات من أجل توصيل الفكرة والمشروع والبدل عن النظام القائم ونقده على ما فعل مثلا المفكر المصري الأميركي سعد الدين إبراهيم صاحب مركز ابن خلدون، والمفكر العربي عزمي بشارة الذي يدير المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات بقطر والذي استقطب عددا وافرا من الباحثين والجامعيين والكتاب حول فكرة نقد النظام العربي القائم.

محمد نور الدين : لقد انخرط العديد من المفكرين العرب في تجربة السلطة التي جاءت مباشرة بعد سقوط بعض الأنظمة أو في المعارضات التي نشأت في دول أخرى مثل سورية. لكن التجارب كانت مأساوية على صورة المثقف ودوره. هل تعتقد أن المثقفين أخطأوا بالانخراط في مجال السلطة وكان ينبغي لهم أن يبقوا دائما الصوت المعارض والمنتقد، أم أن السلطة يمكن أن تكون مجالا وملعبا لممارسة تأثيرهم الفكري؟

**نور الدين ثنيو :** سؤال يحيل مباشرة إلى ظاهرة المثقف الانتهازي، الذي طفى إلى السطح بعد الثورات العربية وخلالها أيضا، ولعلّ ظاهرة جابر عصفور ابلغ دلالة على ذلك. هذا النوع من التصرف ينم عن استقالة المثقف من وهم تصوّره أنه مثقف حقا، تصرف يدين كل تاريخه السابق مع الفكر والثقافة. والحقيقة أن المثقف الانتهازي، الوصولي، الصلف صار يؤمن أكثر بالعدمية ولا يعير أي قيمة وأهمية للقيم ولا للمبادئ، رائده الأول والأخير اغتنام المنصب ولو بالتعري أمام الجميع. الثورات العربية القائمة في غير بلد عربي كشفت المثقف الفضيحة، على ما تظهره القنوات الفضائية.

كان الأجدر بالمثقف العربي أن يكون سلطة قائمة بذاتها لا ترتعن بالسلطة حتى ولو كانت ديمقراطية. مجال المثقف دائما المعارضة في الأزمنة الحرجة خاصة تلك التي ترشح الوضع إلى الحرية والإستقلال والديمقراطية، كما جرى زمن الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار. ونحن في الجزائر ندرك هذا جيدا، عندما جاء فرانز فانون *Frantz Fanon* من بلاد المارتنيك ليناصر عدالة القضية الجزائرية زمن ثورة التحرير، كما ندرك قيمة وقوف الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر *Jean Paul Sartre* ضد السلطة الفرنسية الاستعمارية وخاض تجربة الفلسفة الوجودية من مناهضته للفعل الاستعماري ومجايلته للفعل الاستقلالي التحرري، لتصبح فلسفته الوجودية : أن حرية الإنسان محدد لوجوده، لا بل أن الإنسان، مهما كان محكوماً بالحرية. والفلسفة الوجودية ذات الطابع الإنساني هي التي قادت زميله فرنسيس جونسون *Francis Jeanson* وزوجته كوليت *Colette* إلى تشكيل شبكة "حملة الحقائق" *les porteurs de valises* كتنظيم سري لمناصرة ومساعدة جبهة التحرير الوطني في نضالها التحرري، وهي أيضا التي أدت إلى فتح مجلة "الأزمنة الحديثة" *les temps modernes* للمثقفين والمفكرين الإنسانيين، المعارضين للاستعمار والأنظمة القمعية، حتى ولو كانوا من الجزائريين الذين تحتل فرنسا بلدهم أمثال مصطفى الأشراف. في هذه الأجواء جاء مفهوم المثقف الملتزم، وقبله زمن ثلاثينيات القرن العشرين صاغ المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي *Antonio Gramsci* مفهوم المثقف العضوي، المعاضد للفئة التي ينتمي إليها ويلتحم بقضيتها إلى الرمح الأخير كما فعل هو عندما اغتاله نظام موسوليني.

إتماما للجواب على سؤالك، نرى أنه كان الأجدر بالمثقف العربي أن يلتزم بدور مزدوج: أن يعارض السلطة القائمة وهذا ما يندرج في ماهية المثقف، وهذا جانب من المعارضة أو الاعتراض لإيقاف السلطة على ما طرحها مونتسكيو *Montesquieu* في نظريته السلطة توقف السلطة، وجانب آخر من الاعتراض على السلطة هو كونها فاسدة في الحالة العربية، ولا يمكن إصلاح ذلك إلا بوصول المعارضة الحقيقية إلى سلطة الحكم كتنفيس عن احتقان سياسي دام لعقود من الزمن العربي الرديء، وعليه، يكون دور المثقف العربي

الملتزم هو السعي المتواصل مع المعارضة على أطرافها وتوجهاتها إلى الإطاحة بالحكم وإحلال محلها المعارضة القادمة من خارج دواليب أجهزة الحكم التي تشوبها شائبة الأمن السياسي والبوليسي والعسكري ذات الطابع القومي. لكن المثقف العربي الانتهازي، ساير النظام القائم

ويختلف الأمر مثلاً مع الثورة في تونس، حيث بقي المثقف والمناضل السياسي والعمالي صابراً على الوضع حتى ولو جاء إلى الحكم إسلاميون، كما برهن هؤلاء قدرتهم على الخروج من السلطة بالإجراء السياسي السلس، ومن ثم أسس الجميع النظام الديمقراطي الذي لا يمكن فيه أحد أن يمتلك السلطة ولا يمكنه من ثم توريثها، لا بل فكرة التعلق بالوطن والمكوث فيه هي القاعدة والأصل الذي لا يحيد عنه أحد.

محمد نور الدين : بعد انتشار حركات "الربيع العربي"، سادت بعض الوقت طروحات إيديولوجية دينية تمثلت تحديداً في حركة الإخوان المسلمين. هل تعتقد أن البديل للأنظمة التي كانت قائمة والتي لا تزال هو التيارات التي تعتمد الخطاب الديني في مواجهة الاستبداد ولتحقيق العدالة الإجتماعية، أم أن الليبراليات المفتوحة والمتأثرة بالنمط الغربي أكثر ملائمة لمتطلبات التطور والتحديث؟ أم شيء ما غير هذا وذلك؟

نور الدين ثنيو : صياغة هذا السؤال على هذا النحو ينتمي إلى مرحلة تاريخية من حياة العرب الحديثة، التي كان فيها الفكر يدرس إشكالية النهضة والحدثة ضمن إشكالية الإسلام (الإخوان المسلمين) والحدثة (الفكر الليبرالي أو النزعة اليسارية). لكن نحن نعيش اليوم ليس مرحلة ما بعد الاستعمار فقط بل نعيش أيضاً مرحلة ما بعد النظام العربي الفاشل الذي اخفق في تجسيد سؤال النهضة العربية الحديثة الذي طرح حقبة ما بعد الاستعمار، ومن ثم جزاؤه الزوال على ما تفعل الثورات العربية في تداعياتها الأخيرة. فالأزمة التي نعيشها في السياق الراهن، هي كما عرفها المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي، عندما أشار إلى أن "الأزمة هي اللحظة التي يبدأ فيها الماضي في التواري ويتلأأ فيها المستقبل عن الظهور". والمؤسف أننا نعيش أزمة الأزمة، أي تلكؤ وصعوبة انفراج الأزمة، كما يحدث للدول الحديثة التي أسست دولها على مؤسسات قادرة أخذت شرعيتها الداخلية والدولية بالقدر الذي تعيش كعضو فاعل حقيقي ودائم. وأزمة الأزمة تتمثل في أن النظام الذي دخل في تناقض وتعارض مع الجماهير الشعبية ومع الشرعية الدولية، لم يعرف، لا بل أصر أن لا يتواري إلا بتواري وزوال المؤسسات والمرافق وحتى الجماهير التي كان يحكمها، على ما يجري في سورية، اليمن، ليبيا، العراق، والقائمة مرشحة للمزيد. الموضوع كما أتصوره، رداً على سؤالك، لا يطرح ما إذا كانت الحركات الإسلامية مثل الإخوان (وهي تسمية مبالغ فيها في مصر، لأن حركة الإخوان المسلمين لا تختزل ولا تعبر بالقدر الصحيح عن الحركات الإسلامية في باقي البلدان العربية

والإسلامية). فالذي فاز في مصر في أول انتخابات ديموقراطية هو حزب العدالة والحرية، أي تيار إسلامي منظم ومهيكل في حزب شرعي يتمتع بحيز كبير من الديموقراطية ورصيد طويل من التاريخ المصري والعربي الحديث والمعاصر، وكاد لهذا الفوز أن يصبح حافزا قويا لكي تتأسس التجربة المصرية على ركيزة ديموقراطية يكون فيها المجتمع بكافة أطرافه مؤسسا للدولة المصرية الدائمة. لكن الانقلاب العسكري، أعدم التجربة في إرهاباتها الأولى وخاصة في مسارها اللاحق عندما يخفق التيار الإسلامي من تحقيق الأغلبية، ومن ثم يخرج إلى المعارضة الشرعية، يعيد فيها النظر في قضاياها وشؤونها، خاصة الفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي، على ما أفاءت به التجربة التونسية عدما فصل حزب النهضة بين ما هو دعوي وما هو سياسي، لا بل حتى التجربة المغربية مع حزب العدالة والتنمية الذي صار يتداول خطابا سياسيا مهذبا وخالية من البطانة الدينية، كما صار بإمكانه أن يفقد الأغلبية ويدخل إلى المعارضة من جديد.. وهذه المداومة والتناوب في الحكم هو ما نطلق عليه الانفراج المؤسس للديموقراطية وامتلاك الشعب لسلطة الدولة، أي دولة لا تزول بزوال الرجال والحكام.

**محمد نور الدين : تعددت شعارات السنوات الأخيرة من الحركات الاجتماعية في العالم العربي، بين أولوية العدالة والمساواة الاجتماعية ولقمة العيش وبين الإصلاح السياسي. ما هي برأيك الأولويات التي تلبي مطالب المجتمعات العربية في الحياة المادية الكريمة والتي توفر الحريات لها؟**

**نور الدين ثنيو :** الحقيقة أن هذا السؤال هو من الأسئلة التي طرحت في نهاية سبعينيات القرن الماضي، عندما آلت الأوضاع العربية إلى التدهور في أعقاب تجارب فاشلة للأنظمة العربية في الحكم، سرعان ما ربطتها السُّلطة الحاكمة بالتهديد الإسرائيلي، أفضت إلى كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، بعد زيارة السادات المشؤومة إلى إسرائيل خريف ١٩٧٧، وفي سياق أحداث كانون الثاني/جانفي التي وصفت بثورة الجوع، ولم تتأخر الجماهير التونسية مطلع الثمانينيات من الخروج إلى الشارع مطالبة بالعدالة الاجتماعية ولقمة العيش الكريمة. فقد أصيبت الجماهير العربية بخيبة كبرى بعد التراجع في مستوى المعيشة وزيادة حدة التوتر الاجتماعي والإضطهاد السياسي وانخفاض في درجة الانتماء إلى الوطن.. وهذا يعزى برمته إلى تسلط الرئيس والزعيم والقائد والعائلة الحاكمة التي دامت أطول مما ينبغي إلى خروجها عن العصر الذي تنتمي إليه. واليوم في ظل ما يعرف "بالربيع العربي"، لا أعتقد أن ذات الإشكالية، أي الأولوية بين العدالة الاجتماعية أو الإصلاح السياسي، أي الحقوق الاجتماعية أم تحقيق الديمقراطية، لأن التجربة دلت وأشارت على أكثر من دليل أن نظام الحكم آيل دائما إلى فساد إذا لم تعهد الدولة بكافة مؤسساتها إلى الشعب المنظم في هيئات عمومية ومجالس منتخبة لها من

الوعي أنها لا تملك السلطة لا لنفسها ولا للعائلة أو الحزب الحاكم. أعتقد أن الإصلاح السياسي الذي تحتاجه الشعوب العربية هو الذي لا يترك للسلطة أو النظام الإنفراد بالحكم والبقاء فيه، بل إدارة الشأن العام يجب أن يجري في إطار المؤسسات الدولية في كافة تخصصاتها خاصة السياسية والاقتصادية والتجارية والحقوقية التي تساعد على شفافية تصرفات الحكّام وكشف حساباتهم ومعاملاتهم إلى العيان ليفتح المجال حتى إلى إحالتهم على الهيئات الدولية. وهذا لا ينفي إطلاقاً عضوية العرب في هذه الهيئات لمحاكمة الآخرين كنوع من المشاركة الحقيقية في إدارة الشأن العالمي، أو ما يعرف بالحكمة في زمن العولمة. إن السيادة الوطنية على ما تداولتها أنظمة الحكم مجرد أسطورة جرى تخدير الجماهير بها بعد أن توارى الاستعمار عن ديار العرب، وبعد ذوبان الثلج وطفو الحقائق إلى السطح، طفت حقيقة "السيادة الوطنية" في مدلولها الزائف والمخادع، انهارت بسببه دول عربية كانت عريقة في الحضارة : مصر، سورية، العراق، اليمن... ومن هنا فأسطورة وهم السيادة الوطنية في العالم العربي يجب إن يترك مكانه إلى فعل العولمة وتأثيرها بالقدر الذي يسعى المجتمع الدولي إلى ترتيب وإدارة الأوضاع مع الداخل العربي.

محمد نور الدين: خرجت نظريات كثيرة حول قدرة الغرب ولا سيما الولايات المتحدة على تحريف نهج الأحداث وإغراق هذه الحركات في معارك هامشية وخطيرة بين الانفكاك عن التبعية الخارج الغربي تحديدا وبين التفرغ لتغيير السلطة القائمة في الداخل، برأيك أيهما له الأولوية أم يفترض ذلك النضال المتوازي، والمرهق بالطبع، على كلا الجبهتين؟

نور الدين ثنيو: بداية ، لا أعتقد كثيرا بفكرة المؤامرة، كما أن الغرب لم يعد له في المخيلة العربية، خاصة لدى المثقفين والكتاب والباحثين والعلماء، نفس المدلول والمعنى الذي ساد زمن ما بعد الاستعمار والقومية العربية. لأن الأنظمة العربية تتعامل مع هذا الغرب بكل أريحية ولا يجرجها إطلاقاً وهو ملاذها في نهاية المطاف عندما تتوتر الأوضاع وتتأزم. فالنظام العربي الفاشل هو الذي يبيلور الخطاب المناهض للغرب لدى الجماهير للتستر على تهرأ السلطة وفسادها، وينفرد من ثم بإمتهيازات الغرب وفضائله، ولعلّ الشاهد على ذلك نمط عيش الأسر العربية الحاكمة التي تتباهى وتتفاخر فيما بينها وأمام مرأى ومسمع من الشعوب، التي تبلع غصتها وتفكر في الهجرة والفرار من البلد، كما فعلت الملايين. إن فكرة المؤامرة، كما صورت من قبل وتعاملت معها الأنظمة العربية لم تعد تنطلي على الشعوب الواعية، اكتشفتها في الراهن العربي الخائب، كأسطورة من الأساطير والأوهام التي سادت زمن الدولة القائمة على الشخص.

التحليل السياسي والتاريخي للوضع العربي في صلته بالإستراتيجيات الدولية هو أن

كبار العالم، خاصة الدول الغربية، تتعامل مع الحالة العربية كما آلت إليها أحوالها الداخلية وكما رشّحتها سياسة الحاكم المستبد. الغرب، كما كبار الشرق مثل روسيا والصين الآن، تستغل الوضع العربي بناء على مصالحه ووفقا لإستراتيجياته، خاصة الحرص الشديد على التّفوق. فالمنطقة العربية، منذ ما عرف بالنهضة العربية الحديثة كانت ولا تزال مدار اهتمامات دول الغرب ثم زادت اهتمامات الدول الصاعدة بها، كأفضل سبيل إلى كسب رهان النجاح الإستراتيجي والسياسة الدولية. فغياب قدرة العرب على الاستثمار الجاد والنافع للمنطقة من الناحية السياسية والجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية هو الذي حث دائما كبار العالم بالطّمع في الأرض العربية وما تزخر به من إمكانات وفضاءات وثروات.

الأولوية إذاً، هي لتغيير النظام عبر الحركة الثورية أو عبر الإجراء الديموقراطي والتعاون والإشراف الدولي النزيه، على الطريقة التي تمت بها التجربة التركية، وإن كانت غير عربية، والتجربة التي تتم في كل من المغرب وتونس. فمنطقة الشرق الأوسط والمتوسط ليست عصية على إرساء دولة ديموقراطية ذات كيان دائم قائم على نظام حكم تداولي، مثل إسرائيل، تركيا وإيران، تنقص فقط التجربة العربية. فعلى سبيل المثال، فرصة الثورة أو الأزمة في البلدان العربية لا تحقق الهمة والمسار الإيجابي لتجاوز الأخطار والفساد وتصحيح الأوضاع إلى ما هو أفضل، تكون بمثابة الرصيد الذي يمكن الإضافة إليه، وتوضيحا لسؤالك حول إمكانية تحريف الغرب للثورات العربية، أن هذا ليس مخططا له منذ البداية، بل تصرف يأتي للسيطرة على الأوضاع والحد من دوائرها الخطيرة في المهد، أي في موقع الحدث، لا يلبث أن يأخذ صراع نفوذ لكبار الدول في هذه المنطقة من العالم لحيويتها وعبقريتها، التدخل ناجم في الأصل عن استعصاء إمكانية إصلاح "النظام" السياسي من الداخل، وفساد نواته الصلبة، ومن ثم لا يمكن التعويل على الحل الوطني، بل دائما بتدخل الخارج حتى في عهد الثورات القائمة في غير بلد عربي، لأن إمكانية عودة الدولة العميقة، على ما جرى في مصر، يبقى قائما، ومن ثم يجب تغيير معطيات الجغرافية بالكامل كما حدث ويحدث في العراق وسورية واليمن ...

الحقيقة، وفي المطاف الأخير للتحليل، لا يمكن أن نقر بوجود غرب عدو دائم للعرب بل غياب الصراحة السياسية الكافية لكشف طريقة تعامل معه هي التي صوّرت للجماهير هذه العداوة المطلقة للغرب وأنه هو المسؤول عن مآسيهم وويلات أوطانهم. وإذا دفعنا التحليل إلى أقصاه، نجد أن ما يجرح الغرب هو قيام نظام ديموقراطي قار ودولة مدنية راسخة بأركانها ومؤسساتها والعناصر المشكلة لها تتمتع باقتصاد مزدهر يظهر بالأساس في رفاهية المواطنين، سواء في العالم العربي وفي غيره من مناطق العالم.

محمد نور الدين : إنحرف الحراك العربي وبسرعة شديدة من مطالبة بالتغيير إلى حروب أهلية على أسس إثنية ومذهبية. كيف كان ذلك ولماذا ومن المسؤول؟  
نور الدين ثنيو : السبب الرئيس هو دائما ظاهرة تسلط نظام الحكم، الذي لم يترك أي إمكانية للتنازل عن الحكم ولا تمريره السلس، في ما يعرف بالانتقال الديمقراطي. فالانحراف الذي وقع من الثورة على النظام إلى الحروب الأهلية مرده إلى انهيار السلطة المركزية طمح بسبب ذلك، إلى السطح كل المقموع والمكبوت من نزعات إثنية وطائفية ومذهبية... التي أسكتها الحكم السلطوي سواء عبر شراء الذمم، وفرض الاعتراف القسري به والولاء والامتيازات لمثلي الطوائف والمجموعات الإثنية والمذهبية، أو الإعدام الجماعي.

وفي كافة الأحوال، انحرف الثورات إلى حروب أهلية هي أيضا من تداعيات الثورة الذي يجب أن ترتب ما بعدها، لأن لها ما قبلها أي الزمن التسلطي كله. فسنوات القمع والإرهاب السلطوي والدولة العميقة لها من الشدة والغلظة ما تفرز الآثار السلبية لاحقا، وهذا ما يجري في البلدان العربية التي تنهار بفعل الحروب الأهلية. لم يسع النظام العربي السلطوي إلى محاولة استيعاب الفرد في اطر قانونية وسياسية واجتماعية تساعد على تعديل وضعه في المجتمع كمواطن في دولة ذات شخصية اعتبارية، كأفضل سبيل إلى تجاوز وتخطي النزعات الطائفية والمذهبية والقومية وكلها اعتبارات تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة التي تعد في ماهيتها سلطة لحكم الأفراد في اعتباراتهم القانونية التي تساعد أيضا على ازدهار شخصياتهم وهوياتهم وخصائصهم القاعدية، على اعتبار أن الدولة فوق النزعات المذهبية والقومية والإثنية ...

وعليه، فالحروب الأهلية القائمة اليوم في غير بلد عربي هي توجه نحو تصحيح مفهوم الدولة في آخر تعريفاتها الحديثة التي لا تقيم الاعتبار على شخص الحاكم ولا على الانتماء المذهبي والإثني والقومي، وهي القضايا التي تأخرت عن لحظة ما بعد الاستعمار وزمن التكوين الدولة ذات الخاصية العمومية. ومن هنا، فإننا نشهد اليوم لحظة تأسيس ما بعد النظام السلطوي العربي بتكويناته الطائفية والعائلية والشلالية والحزبية... وبتعبير آخر يفيد نفس المعنى، إن الحروب الأهلية العربية، كما تجري في الوقت الراهن ليست في نهاية التحليل إلا تداعيات المكبوت والمقموع وعودته إلى السطح لكي يحسم في عصر الديمقراطية والحكم الراشد والدولة ذات سلطة غير قابلة للتملك، على ما يرى المفكر الفرنسي كلود لوفور *Claude Lefort* بينما البلدان الذي لا يزال فيها النظام السلطوي قائما فهي تفرخ وتفرز الكراهية والفتنة والاحتراب السياسي والمدني.



محمد نور الدين : تناوبت التيارات الفكرية السياسية على الحكم في أكثر الدول العربية، من التيارات إلى التيارات الإسلامية وما بينهما من انقلابات عسكرية. وبعد سقوط أو فشل التجارب القومية العربية بعد عقود من الحكم أتيحت الفرصة للتيارات الإسلامية لتصل إلى السلطة. لكن سقوطها كما في مصر وتونس، كان سريعاً للغاية، بعد انتظار عقود. كيف تبرر ذلك، وأين أخطأت وأين أصابت وكيف لها أن تسقط بهذه السرعة؟

نور الدين ثنيو : بالنسبة للتيارات القومية التي قادت الحكم في البلدان العربية حقبة ما بعد الاستعمار، فقد أتينا على تحليل سبب إخفاقاتها. أما الشطر الثاني من سؤالك حول التيارات الإسلامية، فإن التجربة في حقيقة الأمر، لم تكتمل، فقد أجهضت في الحالة المصرية بعد ما أقدم العسكر على الانقلاب على أول تجربة ديمقراطية في حياة مصر والمصريين، ومن ثم سقط المثقفون الذي وقفوا ضدًا على الإخوان، وكان حريا بهم أن يتسع صدرهم وأفاق تفكيرهم إلى ما بعد خروج الإسلاميين من الحكم عبر الإجراء الانتخابي الذي يؤسس للدولة الدائمة ذات الشخصية الاعتبارية.

أما في الحالة التونسية، بالعكس تماما، فقد بينت تجربة حزب النهضة الإسلامي، أن أنصاره على وعي كبير بدقة المرحلة وإنهم موجودون مع غيرهم، وهذا ما سهل خروجهم السلس من الحكم بعد ما أتوا إليه عبر الاقتراع والتوافق والإجماع والمشاورة مع الجميع، ومن ثم فهذا الخروج لا يمكن أن يفسر إطلاقاً بأنه سقوط، بل دعامة حقيقة لإرساء مؤسسات عمومية، ديمقراطية ونزيهة. فقد دلت تجربة حزب النهضة، التي استفادت من وجود زعيمها في بريطانيا لأكثر من عقد، على قدرتهم على إرساء مجال للمعارضة الرسمية التي لا تتجزأ عن مؤسسات الدولة، وبالتالي يمكنها أن تعود بأغليبتها إلى إدارة الشأن العام. وهذا هو المطلوب، كما أتصور، في الزمن العربي الراهن، ترسيم مجال المعارضة من أجل تهيئة نفسها للوصول إلى سدة الحكم. وما يؤكد كذلك، تجربة حزب العدالة والتنمية في المغرب، الذي عاود تجديد نفسه في إدارة الحكومة عبر الإجراء الانتخابي وفوزه بالأغلبية في التشريعات البرلمانية الأخيرة. إن هذا الفوز، في وضعية ديمقراطية، يحفز المعارضة على إمكانية الوصول إلى السلطة بعدما تستفيد من أخطاء الحزب الإسلامي في تنفيذ برامجه وخطته في الدولة والمجتمع.

إن الفضاء الديمقراطي هو الذي يمكن إيصال كافة التيارات الفكرية والسياسية إلى الحكم، على ما دلت عليه التجربة التركية ذات النظام العلماني، مع مطلع الألفية الثالثة عندما فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية، وهو لا يزال يدير الحكومة إلى اليوم.

وبتعبير آخر يفيد ذات المعنى ويوضحه، إن دخول الإسلاميين إلى المرحلة التأسيسية للدولة العربية هو تصرف يساعد على الحد من الاعتراض على الإسلاميين لمجرد أنهم كذلك، لا

بل سيساعد على الحد من مزاجهم المعارض للوضع القائم سواء في الوطن أو في العالم، لأن وجودهم في البرلمان لمناقشة قضايا المجتمع يقيد من اطلاقية تفكيرهم الديني ويعيدون كافة حساباتهم وتصوراتهم أنهم ليسوا وحدهم في المجتمع ويزيل الكثير من الأوهام والأساطير التي علققت بهم. إن مجيء الإسلاميين من معارضة رسمية وفرتها الدولة بشكل رسمي يختلف عن الخطاب الذي تداولوه خارج مجال مؤسسات الدولة زمن الحكم السلطوي العربي.

دفع التحليل النزيه والموضوعي إلى أقصاه، ونقول ما تصوّر البعض من سقوط الإسلاميين في الحكم ليس إلا حكما قيميا يعبر عن رغبة التيار المعادي للإسلاميين. محمد نور الدين : بعد كل هذا التطاحن والصراعات، وفي محاولة لاستشراف المستقبل أي صورة للحراك الفكري ولخريطة الإيديولوجيات يمكن أن تلمح في السنوات والعقود المقبلة في العالمين العربي والإسلامي؟

**نور الدين ثنيو :** سبق وأن أشرت إلى إن النظام العربي ومعه المثقفين القوميون والإسلاميين الذين جاءوا بعدهم، لم يتفطنوا أننا نعيش ما بعد الكولونيالية وما بعد الإيديولوجيات وما بعد الحكم الفردي والحزب الواحد، لا بل حتى ما بعد النزعة الإسلامية كما يرى الكاتب والباحث الفرنسي، أوليفيه روا *Olivier Roy*. كل هذه المابعديات هي التي تناولها المفكر اللبناني على حرب في كتابه المهم "حديث النهايات"، والتي تم على اثر ذلك تدشين الزمن الفائت الذي لا يعير كبير أهمية للإيديولوجيات والنزعات المذهبية سواء أكانت دينية أو حتى سياسية، ولعل الشاهد هو انعدام الفواصل والفروقات بين الأحزاب المتصارعة والمتنافسة في البلدان الديمقراطية، ولهذا كما يرى المفكر والمحلل السياسي جاك أطالي في توقّعاته المستقبلية إلى تلاشي دور الأحزاب والتنظيمات السياسية، ويلح على دور الجمعيات التي تنجح في مشاريعها التنموية وتطوير صيغ هناء العيش والحياة السعيدة.

والمستقبل العربي أيضا سائر إلى هذه الوجهة وسيأخذ ذات المسار والمصير لأن التأثير واصل إلى العالم العربي والإسلامي بسبب اتساع فضاء التعبير والحرية والاختلاف والتعددية التي لا يمكن أن يضايقها أو يحاصرها النظام السلطوي لما تيسره العولة التي تزيل وتعدم الجغرافية، على رأي المفكر الفرنسي بول فيريليو *Paul Virillio* في فكرته حول نهاية الجغرافية أو زوال الحدود.

نحن سائرون إلى ما بعد الإيديولوجيات، بحيث لا ينعت المثقف بإيديولوجيته ولا بمرجعياته الدينية، خاصة بعد ما تمر تجربة الإسلاميين مع الحكم ويتخلصوا من بطانة الأوهام والأساطير والخرافات التي علققت بعقلهم لعقود من السنين. ولعلّ الإجراء الأخير الذي أقدمت عليه حركة النهضة التونسية عندما فصلت في آخر مؤتمرها بين الدعوي

والسياسي، نهاية الدعوي بعد أن حلت الديمقراطية في البلد ، وأن الذي كان يبرر وجود الخطاب الديني المناهض للسلطة هو النظام السلطوي لحكم بورقيبة ثم ابن علي. وعليه، فالخريطة الفكرية القادمة تُرسم بناءً على سيرورة التخلص من المذنب والمقدس والخرافي والأسطوري وكافة الأوهام التي علق بالذهنيات المريضة التي لم تتمكن من استيعاب الواقع كما هو وكما توحى به مقتضيات العصر في آخر تطورات التاريخة. والشاهد الذي يمكن أن يقدم على سبيل المثال هو الحركات والتنظيمات الجهادية التي توسلت الموت والفناء والإعدام للتعبير عن غياب الهوية أي انعدام القدرة على الحياة ومواصلة العيش مع الآخرين □